

Distr.: General
10 June 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية وعصابات المتطرفين، ولا عجب وقد غابت تدابير المساءلة تماماً، اعتداءاتها العنيفة والعنصرية على الشعب الفلسطيني وأعمالها التحريضية ضده وتكثفها، وهو الأمر الذي يزيد من تفاقم التوترات وينذر بمزيد من تدهور الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولقد استُهل شهر حزيران/يونيه بسلسلة من الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للقانون الدولي، وكان شهر أيار/مايو شهراً لا ينسى لطحته دماء الأبرياء من أطفال ونساء ورجال. ورغم إعلان "وقف إطلاق النار" الذي بدأ نفاذه في 21 أيار/مايو، تشير الانتهاكات الإسرائيلية التي شهدتها الأسابيع الماضية إلى أن إسرائيل لا تعير أدنى اهتمام إلى القانون الدولي أو إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني الرازح تحت هيمنتها. بل لقد اتخذت السلطة القائمة بالاحتلال، في غضون الأيام الخمسة المنقضية منذ رسالتي الأخيرة إليكم، تدابير غاشمة أخرى من أجل تعزيز مخططاتها الاستعمارية التي تعود إلى 54 عاماً لاحتلال الأراضي وضمها، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة، فأصبحت المدينة البؤرة التي تتمحور حولها المخططات الاستعمارية غير القانونية التي تضمها إسرائيل.

ولا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلية تشن بانتظام اعتداءات عنيفة على النشطاء الفلسطينيين من حي الشيخ جراح وحي سلوان الذين يشاركون في اعتصامات سلمية احتجاجاً على المحاولات الإسرائيلية لطرده آلاف الفلسطينيين قسراً من منازلهم في القدس الشرقية المحتلة، لا شيء إلا ليحل محلهم مستوطنون يهود. وقد دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ 1 حزيران/يونيه على اقتحام حي الشيخ جراح يومياً، فاعتدت على المدنيين والصحفيين الفلسطينيين واعتقلتهم كما فرضت تدابير تمييزية منها مثلاً توفير الحماية للمستوطنين المسلحين وتخصيص شوارع للمستوطنين وحدهم.



وفي آخر خطواتها لكبت محاولات التعريف بحملة التهجير القسري غير القانونية في حي الشيخ جراح ولإسكات أصوات النشطاء، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية حملاتٍ منسقة تستهدف السكان والنشطاء والصحفيين الدوليين. فحتى اليوم، لا يزال الدخول إلى حي الشيخ جراح مقيداً في كافة منافذه بسبب الانتشار المكثف لقوات الاحتلال الإسرائيلية داخل الحي وحوله. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، أصيب في الفترة بين 30 نيسان/أبريل و 22 أيار/مايو ما يزيد على 110 من سكان حي الشيخ جراح بفعل الرصاص الإسفنجي أو من جراء الاعتداءات البدنية أو القنابل الصوتية أو لاستنشاقهم الغاز. وفي 5 حزيران/يونيه، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية اثنين من النشطاء تواجه أسرتهما تهديدَ التشريد القسري من منزلها في حي الشيخ جراح. لقد كانت منى الكرد البالغة من العمر 23 عاماً وشقيقها التوأم محمد في التاسعة من العمر فقط عندما سرق مستوطنون إسرائيليون، تحميمهم قوات الاحتلال الإسرائيلية، نصف منزلها واستمروا بعد ذلك في مضايقة الأسرة عن طريق الاحتكاك بها والتحرش بها ذهنياً وبالطريق القانوني سعياً إلى إخراجها قسراً من كامل منزلها.

وفي اليوم التالي، كتّفت إسرائيل حملتها القمعية بمهاجمة مجموعة من الصحفيين وتدمير معدات إعلامية. وفي مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع على شبكات الأخبار ومواقع التواصل الاجتماعي، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بضرب واعتقال الصحفية جيفارا البديري التي كانت توثق الجرائم الإسرائيلية في حي الشيخ جراح. وهذا القمع الصارخ جزءٌ من حملة إسرائيل لإسكات الصحفيين ومنعهم عن فضح حقيقة ووحشية الاستعمار الإسرائيلي والفصل العنصري في فلسطين. ووفقاً لمنظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية، اعتقلت إسرائيل 13 صحفياً فلسطينياً في شهر أيار/مايو دون توجيه أي تهمة إليهم أو تقديمهم للمحاكمة. واستهداف إسرائيل المنهجي للصحافة، سواء كان في صورة قصف لمكاتب إعلامية أو بطش بالصحافة الحرة، يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني.

وإسرائيل، وهي تستخدم قواتها المحتلة لقمع الفلسطينيين والاعتداء عليهم في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، تواصل في الوقت نفسه نشر شرطتها السرية أيضاً في حملات اعتقال تستهدف المواطنين الإسرائيليين ذوي الأصول الفلسطينية. والقصد من وراء هذه الموجة من الاعتقالات والمداهمات الواسعة النطاق هو، على حد تعبير الشرطة الإسرائيلية، "تصفية الحسابات" مع الفلسطينيين الذين احتجوا على العدوان الإسرائيلي على غزة، والتطهير العرقي في القدس الشرقية المحتلة، والاعتداءات على المسجد الأقصى. فماذا يحدث لهؤلاء بعد القبض عليهم؟ لقد وثقت منظمة "عدالة" الإسرائيلية غير الحكومية إفادات من ضحايا ومحامين ومسعفين بشأن "غرفة تعذيب" توجد في مركز شرطة الناصرة، على النحو الآتي: "اقتاد ضباط الشرطة المحتجزين إلى غرفة في جهة اليسار من مدخل مركز الشرطة، وأجبروهم على الجلوس أرضاً مكبلين بالأصفاد والرأس موجه نحو الأسفل وشرعوا في ضربهم في جميع أنحاء جسدهم وركلهم بالأرجل والعصي وخبط رؤوسهم في الجدران أو الأبواب وأكثر من ذلك. وأحدث الضباط إصابات بالاحتجزين وأرهبوهم وهددوهم بأن من يجرؤ على رفع رأسه سيكون جزاؤه المزيد من الضرب على أيدي الضباط. ووفقاً لإفادات خطية، كانت أرضية الغرفة مغطاة بالدماء من جراء الضرب".

ولا يزال الفلسطينيون المحتجزون في السجون الإسرائيلية يعاملون هم أيضاً معاملة غير إنسانية على نحو ما هو موثق على نطاق واسع، بما في ذلك تعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي. ففي 8 حزيران/يونيه، أصيب ثلاثة سجناء فلسطينيين بجروح خطيرة من جراء إطلاق الرصاص المعدني المغلف بالمطاط عليهم أثناء مداومة قام بها حراس السجن الإسرائيليون الذين ألحقوا جروحاً بليغة بالسجناء العزل.

وما زال أكثر من 4 000 فلسطيني، من بينهم نساء وأطفال، محتجزين في ظروف يرثى لها ويتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. واستخدام إسرائيل الشائن للتعذيب ليس انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل إنه ينتهك أيضاً أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي انضمت إليها إسرائيل كدولة طرف. إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، لا بد أن تحترم التزاماتها القاضية بحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية للسجناء الفلسطينيين بما يتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

ورغم إدانة المجتمع الدولي للمستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية، تتماهى إسرائيل أيضاً في تنفيذ تدابير تمهد للإدماج الوشيك للمستوطنات غير القانونية بغية ضمها بشكل شامل. ففي 7 حزيران/يونيه، قام مستوطنون إسرائيليون، وهم تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، بهدم المباني القائمة على 400 متر مربع من الأراضي الفلسطينية بالقرب من الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل القديمة. وأنشأ المستوطنون الإسرائيليون هذا الأسبوع أيضاً بؤرة استيطانية غير قانونية على أرض فلسطينية في خربة زنوته، جنوب الخليل. وقد أنشئت هذه البؤرة الاستيطانية غير القانونية بالقرب مما يسمى مستوطنة "شمعة" عن عمد بغية توسيع رقعتها من خلال الاستمرار في مصادرة الأراضي الفلسطينية وتسيير شق الطرق وتشديد الطرق الالتفافية والأنفاق وغيرها من البنى التحتية الأساسية لتخصّص للمستوطنين فقط، على نحو يؤدي إلى تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية ويمنح مزيداً من الامتيازات للمستوطنين الإسرائيليين الذين يُنقلون بصورة غير قانونية إلى أرضنا.

ومما يؤسف له أن هذا هو الواقع ذو الوجهين الذي يواجهه ملايين الفلسطينيين. ففي هذا الأسبوع نفسه، بدأت إسرائيل في تشييد طريق للمستوطنين فقط على أرض فلسطينية مسروقة بالقرب من جزما، شمال القدس. وجزما المحاطة بأربع مستوطنات إسرائيلية مقطوعة تماماً عن القدس الشرقية بسبب جدار الفصل والضم. وسيكون هذا الطريق المخصص للمستوطنين وحدهم، عند الانتهاء منه، طريقاً أسرع للمستوطنات غير القانونية الأربع المحيطة بجزما، يربط تلك المستوطنات بمستوطنات أخرى قريبة أنشئت بصورة غير قانونية داخل وفيما حول القدس الشرقية المحتلة التي تهدف إسرائيل إلى فصلها تماماً عن بقية الضفة الغربية المحتلة، فتستولي على المدينة وأطرافها في انتهاك للحظر المطلق لاكتساب الأراضي بالقوة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل صراحةً مرة أخرى بأن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية غير القانونية بكافة أشكالها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتشكل الأنشطة الاستيطانية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يرقى إلى حد الانتهاكات الجسيمة، أي جرائم الحرب. ولا بد أن تلتزم إسرائيل بواجباتها القانونية، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، أو أن تواجه عواقب سلوكها المار.

وتواصل إسرائيل أيضاً بلا هوادة سياستها المنهجية المتمثلة في التهجير القسري من خلال هدم المنازل وتدمير الممتلكات. ففي 5 حزيران/يونيه، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر هدم لستة متاجر فلسطينية في أم الریحان، بالقرب من جنين. وفي 7 حزيران/يونيه، أرغمت أسرة فلسطينية في حي جبل المكبر في القدس الشرقية على هدم منزلها بنفسها لتجنب رسوم الهدم الباهظة التي يفرضها الاحتلال كإجراء عقابي. وفي 7 حزيران/يونيه أيضاً، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية 10 مباني تستخدم للأغراض الزراعية وحظائر للحيوانات في المَعْرَجَات بالقرب من أريحا. وفي 8 حزيران/يونيه، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية قناة للري وحقولاً زراعية في غور الأردن. وفي اليوم نفسه، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية حظائر للحيوانات في قرية التوانة وتجمّع الركيز بالقرب من الخليل، مما يزيد من صعوبة الأحوال المعيشية

للمزارعين الفلسطينيين ويجبرهم على التخلي عن أراضيهم بسبب القيود القاسية التي تؤثر على رفاههم وتحدّ من قدرتهم على الوصول إلى الموارد.

وبعد مرور 54 عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي العدواني، تدهورت الحالة إلى أسوأ مستوياتها منذ عقود مع تفاقم أزمة الحماية وحقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في ظل هذا الاحتلال غير القانوني. وليس من الممكن تصور نطاق الصدمة الناجمة عن العنف المتواصل الذي يمارسه الاحتلال في حياة الفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة أو في غزة. وكما أكدت لين هاستينغز، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية: "من الرسائل التي تكرّرت على مسامعي أن الناس في غزة تعرضوا لصدمة فاقت كل ما سبقها: الفتيات والفتية والنساء والرجال. فالضربات على شدتها لم تتوقف. وعدد هائل من البيوت فُقدت والأحبة قضوا نحبهم. لقد أخبرني عددٌ ليس بالقليل من الناس بأنهم يشعرون بالعجز - وما عاد لديهم من أمل. ويقول الآباء والأمهات إنهم لا يستطيعون طمأنة أطفالهم بأن هذا لن يحصل مرة أخرى. وكيف يتسنى لهم ذلك بعد العديد من الحروب؟"

كيف يمكن للآباء والأمهات في فلسطين المحتلة أن يطمئنوا أطفالهم على سلامتهم ورفاههم بل حتى على بقائهم في منازلهم وأراضيهم بعد سنوات عديدة من هذا الاحتلال غير القانوني الذي لا يزال يدمر ويقتل ويهرب دون عواقب؟

لقد ألحقت عقود من التقاعس ضرراً بالغاً بسلطة القانون الدولي وبمصداقية مجلس الأمن على وجه التحديد، حيث يُسمح لأطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث بأن يستمر في ضرب عرض الحائط بجميع المعايير والقواعد والحقوق دون خشية من عقاب. فقبل 54 عاما، اتخذ المجلس القرار (1967) 242 الذي دعا إسرائيل إلى سحب قواتها العسكرية من الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيه 1967. وبعد انقضاء قرابة 54 عاما وصدور 88 قرارا لمجلس الأمن، لا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أكثر توغلا وعدوانية من أي وقت مضى. والافتراضات التي تبناها مجلس الأمن لعقود والتي روجت لفكرة أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي احتلال "مؤقت" على حد ظن البعض ثبت أنها لا صلة لها بالواقع. ولتجنب مثل هذا الانفصام، لا بد من التصدي للموجة المتنامية من التأكيدات التي تقيّد بأن جريمة الفصل العنصري قد وقعت بالتعامل معها عن طريق التحرك والمساءلة على الصعيد الدولي. والفصل العنصري لم يكن مقبولا في جنوب أفريقيا، وهو غير مقبول اليوم في فلسطين، ولن يكون في الغد مقبولا في أي مكان آخر في العالم.

لكن المنطق الإسرائيلي تمثل منذ فترة طويلة في أن القانون الدولي لا ينطبق على إسرائيل. وعلينا بناءً على ذلك أن نسأل المجلس: هل إسرائيل ملزمة بنفس القوانين والمعايير التي تنطبق على كل دولة أخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يُنفذ قط أي من قرارات الجمعية العامة الـ 800 أو من قرارات مجلس الأمن التي فاقت الثمانين؟

ولإسرائيل بطبيعة الحال أن يكون لها رأيها الخاص، ولكن ليس لها أن تكون لها حقائقها الخاصة. والحقائق هي أن هناك جرائم خطيرة تُرتكب في حين لا يزال التقاعس يقوّض بنيان القانون الدولي ويزيد من جرأة المخالفين الذين لا يخشون عقابا. إن مصداقية مجلس الأمن معرضة للخطر في ضوء استمرار هذا التقاعس، والشعارات التي تتكرر كما التعمية أثبتت عدم فعاليتها في رفع هذا الظلم التاريخي. والصمت لن يحدث تغييرا. وكما ينبه المقرر الخاص مايكل لينك: "لا شيء يمكن أن يدحض هذا الرأي على أفضل

وجه إلا أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءً بناءً على الأدلة الدامغة الماثلة أمامه وأن يصر على أن تبطل إسرائيل إجراءات الضم التي تقوم بها وتتخلى عن احتلالها بشكل كامل أو أن تكون مستعدةً لتحمل كامل عواقب المساءلة عن استهزائها بالقانون الدولي“.

تأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 723 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 4 حزيران/يونيه 2021 (A/ES-10/869-S/2021/529)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم